ناقش واقع الجامعات والكليات الأهلية والتزامها بشروط قانون الجامعات الأهلية النافذ

المجلس الأعلى للجامعات في اجتماعه برئاسة رئيس الوزراء يقر:

منح الجامعات الأهلية التي لم تستوف الشروط المطلوبة شهرين لتصحيح أوضاعها

صنعاء /سبأ:

ناقش المجلس الأعلى للجامعات في اجتماعه يوم أمس الأحد برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حول واقع الجامعات والكليات الأهلية ومدى التزامها بالمعايير واستيفائها للشروط المحددة في قانون الجامعات الأهلية النافذ.

وأقر المجلس في ضوء مناقشته للتقرير منح الجامعات الأهلية التي لم تستوف المعايير والشروط المطلوبة شهرين من تاريخه لتصحيح أوضاعها ما لم يتم سحب التراخيص الأولية ووقفها عن مزاولة نشاطها.

وجدد المجلس بهذا الجانب قراره السابق بشأن وقف نشاط جامعة العلوم التطبيقية مع التشديد على وقف منح أي تراخيص أولية لإنشاء جامعات أهلية جديدة.

اجتماع المجلس الأعلى للجامعات (أمس)

وشكل المجلس لجنة مشتركة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الحكومية والأهلية لإعادة النظر في قانون الجامعات الأهلية الحالي في اتجاه تأكيد الدور الحيوي لهذه الجامعات في المساهمة بخدمة واقع التعليم العالي وتعزيز مخرجاته وتحقيق الإضافة النوعية للتعليم والتي تخدم التنمية ومتطلباتها من الكوادر البشرية المؤهلة والكفؤة.

كما أكد المجلس الاستمرار في القرار الخاص بوقف التعليم عن بعد إلى حين تشكيل كافة المقومات الخاصة بهذا المجال وأقر المجلس خطة القبول والطاقة الاستيعابية في الجامعات الحكومية للعام الجامعي القادم 2010 - 2011م بإجمالي 62 ألفا و176 طالبا وطالبة موزعين على مختلف الكليات ونسبة زيادة عن المقر للعام الجامعي الحالي 2009 - 2010م قدرها 2 بالمائة.

واطلع المجلس على إجمالي القبول الفعلي في الطاقة الاستيعابية للعام الجامعي الحالي المقرة من قبل المجلس، موضحاً أن القبول في الجامعات الحكومية بلغ 44 ألفاً و242 طالباً وطالبة من إجمالي الطاقة الاستيعابية المعتمدة والمحددة بـ 60 ألفاً و795 طالبا وطالبة، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن عدد المقبولين فعليا في الجامعات الأهلية للعام الجامعي الجاري هو 15 ألفاً و668 طالبا وطالبة وذلك من إجمالي الطاقة الاستيعابية المقرة البالغة 34 ألفاً و21 طالباً وطالبة وبنسبة قدرها 54 بالمائة.

وأرجأ المجلس البت في خطة القبول والطاقة الاستيعابية للجامعات الأهلية للعام الجامعي القادم 2010م/ 2011م إلى حين إعداد التقرير التقييمي حول القدرة الاستيعابية لهذه الجامعات من قبل اللجنة المشكلة برئاسة نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي وعضوية الأمين العام للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم وممثل الجامعات الأهلية في المجلس الأعلى.

وفوض المجلس وزير التعليم العالي والبحث العلمي بإقرار الخطة في إطار ما سيتم التوصل إليه من نتائج من قبل اللجنة أعلاه.

واطلع المجلس على تقرير اللجنة المكلفة بتقييم مدى توافر الشروط المطلوبة في بعض الجامعات الأهلية الراغبة في فتح كلية لطلب الأسنان وأقر بهذا الشأن المعايير من خلال ما توصلت إليه اللجنة من نتائج بما في ذلك الشروط اللازم توافرها لافتتاح هذا النوع من الكليات بجوانبها الأكاديمية والتجهيزات المادية والفنية والتقنية.

وناقش المجلس أوضاع كليات الطب والعلوم الصحية وكليات الهندسة في الجامعات الحكومية ومتطلبات تطويرها في الجوانب المادية والفنية.

وأقر المجلس بهذا الشأن تخصيص 60 بالمئة من مخصصات التعليم الموازي لصالح تطوير تلك الكليات وتزويدها بالتجهيزات والوسائل التعليمية اللازمة منها 10 بالمئة تخصص لأعضاء هيئة التدريس على أن يتم تخصيص نسبة 30 بالمئة المتبقية لأغراض التطوير والإدارة للكليات الأخرى في إطار الجامعة.

كما أقر المجلس الأعلى للجامعات إنشاء جامعة صعدة تنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بهذا الخصوص، بهدف استيعاب مخرجات الثانوية العامة بالمحافظة وتلبية احتياجاتها من الكوادر العلمية المؤهلة في مختلف التخصصات والمواكبة لتطورات سوق العمل وعملية التنمية الشاملة في المحافظة.. وكلف المجلس وزير التعليم العالي والبحث العلمي باستكمال الإجراءات القانونية والفنية والمادية المتعلقة بإنشاء الجامعة.

ووافق المجلس على الطلبات المقدمة من كل من جامعات إب وحضرموت والحديدة وذمار وتعز بشأن فتح كليات وأقسام جديدة إلى جانب طلب جامعة عدن بشأن إعادة هيكلة كلية العلوم الطبية بالجامعة وتحويلها إلى ثلاث كليات متخصصة تشمل الطب البشري والصيدلة وطب الأسنان شريطة عدم إضافة أية أعباء مالية جديدة على الموازنة العامة.

وأكد المجلس على رؤساء الجامعات تقديم مقترحاتهم إلى الاجتماع القادم، بشطب الأقسام غير الأساسية والتي يؤكد الواقع عدم الحاجة إليها خلال المرحلة الراهنة.

ووقف المجلس أمام مطالب أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية في جوانب الاستقلال المالي والإداري للجامعات والترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس وتقويم وتطوير البرامج الدراسية في الجامعات فضلا عن استكمال صرف أجهزة الحاسوب لأعضاء الهيئات الذين لم يستلموا أجهزة وكذا توفير أراض ومعالجة الإشكاليات التي تواجه بعض الأراضي التي تم تخصيصها لأعضاء هيئات التدريس في عدد من الجامعات إلى غير ذلك من المطالب.

وأكد المجلس بهذا الخصوص تفهمه ودعمه لمجمل تلك المطالب مع الأخذ بالاعتبار تحقيق التوازن المطلوب بين الحقوق الواجبة على أعضاء التدريس وبين الواجبات اللازم الوفاء بها من قبلهم تجاه العملية التعليمية.

واتخذ المجلس مجموعة من القرارات والإجراءات إزاء تلك المطالب, منها تفويض رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى بالرفع إلى فخامة الأخ رئيس الجمهورية بشأن الأراضي المطلوبة لأعضاء هيئة التدريس وكذا متابعة معالجة الإشكاليات التي تواجهها بعض الأراضي التي تم تخصيصها في وقت سابق، وعلى وجه الخصوص في محافظات عدن وتعز وذمار والحديدة وإب.

وكلف المجلس وزارات المالية والخدمة المدنية والتأمينات والتعليم العالي والبحث العلمي، بسرعة انجاز لائحة الاستقلال المالي والإداري للجامعات, ورفعها إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها في مدة أقصاها نهاية شهر مايو 2010م.

وأكد المجلس على الجامعات الالتزام الصارم بتنفيذ قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لعام 1995م وتعديلاته ولائحته التنفيذية بشأن ترشيح رؤساء الجامعات ونوابهم وتعيين عمداء الكليات ورؤساء الأقسام، وكذا الالتزام بالإعلان عن الوظائف الأكاديمية والتعيين بحسب الشروط الواردة في قانون الجامعات ولائحته التنفيذية, وفي ضوء احتياجات الأقسام فقط.

كما أكد أن على الجامعات الالتزام بتطبيق اللائحة والمعالجات التي صدرت عن وزارة التعليم العالي بشأن موضوع الزمالة «البورد».

وتم تكليف وزير التعليم العالي بتقديم كشف بالعدد الفعلي لأجهزة الحاسوب المطلوب صرفها بحسب الجامعات, بما في ذلك الأجهزة التي تم تسليمها سابقا, وتقديمه الى رئيس الوزراء للتوجيه باستكمال إجراءات الصرف.

كما تم التأكيد أن على وزيري الخدمة المدنية والتأمينات والتعليم العالي والبحث العلمي, سرعة استكمال إجراءات إعداد الصيغة النهائية لمشروع نظام حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم, وتقديمها لمجلس الوزراء للمصادقة في موعد أقصاه الأسبوع الأخير من شهر مايو 2010م.

وكان المجلس قد اطلع على محضر اجتماعه السابق, وصادق عليه.

تجديد قرار وقف نشاط جامعة العلوم التطبيقية.. ووقف منح تراخيص لإنشاء جامعات أهلية جديدة

تخصيص (60 ٪) من مخصصات التعليم الموازي لتطوير أوضاع كليات الطب والعلوم الصحية والهندسة

التأكيد على تنفيذ قانون الجامعات اليمنية بشأن ترشيح رؤساء وعمداء الجامعات والكليات

الموافقة على طلبات جامعات إب وحضرموت والحديدة وذمار وتعز الخاصة بفتح كليات وأقسام جديدة

في ورشة العمل الخاصة بدور وسائل الإعلام في التوعية بأضرار القات وتقليل تعاطيه .. العليمي:

الحكومة حريصة على دعم الأنشطة الهادفة الحد من الطلب على القات

ندعو منظمات المجتمع المدني إلى مساندة جهود الحكومة في محاربة أضرار القات

اللوزي :ينبغي رفع الوعي المجتمعي وخلق ثقافة معادية لتعاطي القات

حريصون على الاستفادة من أي تصورات لتبني حملات إعلامية ناجحة

الحوشبي : القات أحد أبرز المعضلات التي تواجه جهود الحكومة في معالجة شحة المياه

أضرار القات تتضاعف في المناطق التي تستخدم فيها المبيدات عشوائياً

جانب من الحضور

د. العليمي لدى حضوره ورشة العمل الخاصة بدور وسائل الإعلام في التوعية بأضرار القات

صنعاء / سبأ:

بـدأت أمس في صنعاء ورشة عمل خاصة بتعزيز دور وسائل الإعـلام فـي التوعية بـأضرار القات والإسهام في التقليل من تعاطيه وذلك تحت عنوان « نحو إستراتيجية تواصل فعالة للتقليل مـن الطلب على الـقات والحد منه».. بحضور نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي ووزير الإعلام حسن أحمد اللوزي ووزيـر الزراعة الدكتور منصور الحوشبي ومدير البنك الدولي في اليمن السيد بنسون أتنج.

ويـشـارك فـي الـورشـة التي ينظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مـع البنك الدولي على مدى يومين, 100 مشارك من قيادات وكوادر عدد من الصحف الرسمية والمستقلة, ومكاتب الإعلام والإذاعات المحلية في عموم محافظات الجمهورية, وممثلون عن منظمات المجتمع المهتمة بالحد من تعاطي القات .

ويكرس المشاركون نقاشاتهم في الورشة لبلورة رؤى وتصورات بشأن إعداد إستراتيجية إعلامية تساهم فـي توعية الجمهور بأضرار تعاطي القات وخصوصا على الشباب والشابات بما يسهم في الحد من الطلب على القات.

وقد تحدث نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية في افتتاح الورشة بكلمة أكد فيها حرص الحكومة على دعم الأنشطة الهادفة إلى الحد من الطلب على القات.. مشددا على ضرورة تكاتف الجهود الوطنية في سبيل مواجهة أضرار القات والسعي نحو التقليل من الطلب عليه وصولا إلى الحد منه .

وأشار إلى أهمية رفع مستوى الوعي بأضرار تعاطي القات على الفرد والأسرة والمجتمع لما من شأنه الحد من تعاطيه وتلافي أضراره الصحية وآثاره الاجتماعية وكذا أضراره على قطاعي الزراعة والمياه.

وأكد نائب رئيس الوزراء حرص الحكومة على تشجيع المزارعين على اقتلاع أشجار القات وغرس محاصيل اقتصادية ونقدية بدلا عنها مثل الفواكه والبن وغيرها, لافتا إلى هناك تجارب ناجحة في هـذا الشأن لمزارعين في بعض المناطق, ومنها تجربة لمزارعين في حراز وتجربة أخرى لبعض المزارعين في تعز, حيث تم استبدال أشجار القات بعباد الشمس, وحققت تلك التجارب نتائج طيبة, ومكنت المزارعين من الحصول على عوائد مشجعة من المحاصيل البديلة .

ودعا الدكتور العليمي منظمات المجتمع المدني إلى الإسهام بدور فاعل في محاربة أضرار القات, ومساندة جهود الحكومة للحد من تعاطيه..منوها بالدور الذي أضطلعت به عدد من منظمات المجتمع نحو يمن بلا قات ومنها جمعية محاربة القات التي تعد أول منظمة كرست جهودها في هذا الشأن منذ تأسيسها في عام 1992 .

وزيـر الاعـلام شدد من جانبه على أهمية رفع مستوى الوعي المجتمعي بأضرار القات وآثاره السلبية العديدة بما يكفل خلق ثقافة معادية لتعاطي القات . .

مؤكدا استعداد الـوزارة لتقديم كـافـة الـدعـم الممكن لإنجاح خطط البرنامج وتوظيف الإعلام للإسهام في التوعية بأضرار القات والتخفيف من الطلب عليه, وحث الشباب والنشء على تجنب تعاطيه .

وعرض الوزير اللوزي جوانب من أهـداف السياسة الإعلامية المكرسة في هذا الاتجاه التي يجرى ترجمتها من خلال البرامج والأعمال التي تقدمها وتنشرها وسائل الإعلام الرسمية, والدور المهم الـذي تقوم به الإذاعـات المحلية في هذا الصدد.

وفي حين أشـار إلى أن هناك رؤية واضحة حول مشكلة تعاطي القات خصوصا في أوساط الشباب والأطـفـال والآثـار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن ذلك..

دعـا إلـى ادراج بـرامـج توعية بأضرار القات وآثاره في المناهج الدراسية, وعدم الاعتماد على القات كوسيلة اجتماعية للتواصل بين الناس .

وأكد الحرص على الاستفادة من أي رؤى أو تصورات من شأنها تبني حملات إعلامية ناجحة يكون لها الأثر الإيجابي المنشود في أوساط المجتمع.

وزيـر الـزراعـة أكـد من جانبه ان زراعـة القات تمثل احد ابرز المعضلات التي تواجه جهود الحكومة فـي معالجة مشكلة شحة المياه واستنزافها, فضلا عـن الأضـــرار والانـعـكـاسـات السلبية للتوسع فـي زراعته على حساب المحاصيل الغذائية والاقتصادية الأخـرى.. لافتا الى ان القات يستنزف اكثر من 30 في المائة من المياه الجوفية, والتي كان يمكن استغلالها والاستفادة منها في زراعة محاصيل غذائية واقتصادية.

وتطرق الدكتور الحوشبي إلى الاضـرار الصحية للقات والتي تتضاعف وتصبح خطيرة في بعض المناطق نتيجة استخدام المبيدات بطرق عشوائية أو استخدام مبيدات محظورة ما يجعل القات المرشوش بتلك المبيدات يهدد حياة متعاطيه أو على الأقل يسبب أمراضا خطيرة ومنها الأورام السرطانية.. مؤكدا في الوقت ذاته الحرص على منع دخـول المبيدات الخطيرة التي تهدد حياة الناس وتسبب الأمراض الخطيرة ومنها السرطانات .

وأثنى على التعاون القائم بين اليمن والبنك الدولي من خلال تنفيذ البرنامج المتكامل للحد من الطلب على القات .

فيما اعرب مدير البنك الدولي في اليمن السيد بنسون أتنج عن تقديره للوزراء على حضورهم هذه الورشة .. معتبرا حضورهم تجسيدا لجدية الحكومة في مواجهة أضرار القات والحد من تعاطيه .

وقال إن البرنامج المتكامل للحد من الطلب على القات المدعوم من البنك الـدولـي يسعى إلى تحقيق أهداف طموحة لمواجهة أضرار القات, إلا ان تلك الأهداف لا يمكن تحقيقها في وقت وجيز, وإنما من خلال المثابرة وتكاتف جهود الحكومة ومنظمات المجتمع المدني, حتى يتم الوصول في نهاية المطاف إلى الحد من تعاطي القات في اليمن.